اعتبر ان برزان وطه رمضان شاركا في «جرائم ضد الانسانية» وطلب البراءة لعزاوي واحكاما مخففة لثلاثة متهمين

المدعي العام يتهم صدام باختلاق محاولة الاغتيال في الدجيل لـ «كسب تأييد شعبي»

بغداد ـ «القدس العربي»:

قال المدعي العام في محاكمة صدام بشأن قضية الدجيل انه مورست عمليات تعذيب ضد المعتقلين في مركز المخابرات ادت الى وفاة 46 منهم، ثم صدرت احكام باعدام 148 معتقلا بينهم الستة والاربعين ضحايا التعذيب اضافة الى نفي المئات من الاطفال والنساء والشيوخ الذين بلغ عددهم 399 شخصا الى صحراء ليا بالقرب من السعودية لمدة اربع سنوات حيث لم يعادوا الى الدجيل الا في عام 1986. وتساءل عما اذا كانت هذه الاجراءات تتناسب مع اطلاق عدد قليل من الرصاصات.

وقال ان الدجيل شهدت عمليات انتقام واسعة طالت المئات من ابنائها ولذلك يعتبر ما حدث جرائم ضد الانسانية جرت بأوامر من السلطات ضد السكان المدنيين وتوجب اعتبار ذلك قتلا عمدا.

واشار الموسوي الى ان المتهمين اعترفوا في التحقيق بمسؤوليتهم بهذا الشكل او بالاخر في جرائم الدجيل، وقال ان ما أرتكبه المتهمون جرائم ضد الانسانية وهي تنطبق وأحكام المادة 12 من أحكام المحكمة الجنائية العراقية العليا وهي «القتل العمد والسجن والحرمان الشديد من الحرية المدنية والتعذيب والاخفاء القسري للأشخاص».

وأشار الى أن جرائم القتل رتبت أثناء اجتماع برئاسة المتهم طه ياسين رمضان من أجل وضع المنهاج لحادثة الدجيل، مشيراً الى أن جميع الأفعال تمت تحت «سبق الاصرار».

واضاف ان بعض المتهمين الذين احتجزوا في معتقل «ليا» الصحراوي أفرج عنهم بناء على طلب من صدام بعد قضاء أربعة أعوام في السجن.

وعن الاخفاء القسري ادعى الموسوي عن توفر أركان الجرم بالقاء القبض على الكثير من الأشخاص والتكتم على أماكن التحفظ عليهم، وقال ان الكثير من المراسلات الرسمية كانت تستفسر عن أماكن بعض الموقوفين. وقال ان أقوال كاظم رويد تؤيد التهم الموجهة اليه وذلك من خلال اعترافه بها خلال استجواب.

ويتوقع ان تستمع المحكمة في العاشر من الشهر المقبل الى مطالعة الدفاع التي ستكون اخر ما سيعرض على المحكمة قبل اصدارها الحكم في قضية اعدام 148 مواطنا من ابناء بلدة الدجيل اثر تعرض صدام لمحاولة اغتيال فيها عام 1982.

وقبل ذلك القى المدعون بالحق الشخصي مطالعة موحدة قال فيها ممثلهم ان مذبحة الدجيل لم تكن طارئة في وقتها وانما هي كانت مدبرة منذ ستة اشهر حين تم تعيين مسؤول في جهاز المخابرات مسؤولا حزبيا في بلدة الدجيل مما يؤكد انه خطط لها مسبقا. واشار الى ان السلطات الحقت دمارا في الدجيل اثر مرور موكب صدام حسين وبزعم اطلاق النار عليه وتعرضه لمحاولة اغتيال.

المحاولة مزعومة والاعتقالات عشوائية

واكد ان المحاولة مزعومة ولا وجود لها لكن صدام اصدر اوامره الى المخابرات والامن والجيش الشعبي بشن هجوم منظم على المدينة واستخدام الطائرات والاسلحة الثقيلة بهدم الدور وتنفيذ عمليات اعتقال عشوائية لعدد كبير من ابناء الدجيل بينهم اطفال.

واضاف ان الاعتقالات العشوائية كانت تتم من قبل جهاز المخابرات الذي كان يترأسه برزان حيث نقلت العوائل المعتقلة الى مقر المخابرات في بغداد حيث تعرضوا لابشع انواع التعذيب مما ادى الى وفاة عدد منهم.

وقال ان المعتقلين نقلوا الى سجن ابو غريب حيث تواصل التعذيب ومات عدد اخر من المعتقلين الذين نقل البقية منهم الى صحراء ليا في محافظة السماوة الجنوبية حيث حجزوا في ظروف قاسية يجرمها القانون لمدة اربع سنوات مما ادى الى وفاة عدد منهم. واوضح انه بعد ثلاثة اشهر من حادثة الدجيل جرى تجريف بساتين الدجيل ومزارعها من قبل الجيش الشعبي الذي يترأسه طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية السابق وذلك بزعم اعادة تخطيط المنطقة لكن الهدف كان محاولة لطمس ادلة الجريمة.

وحول اتهامات المتهمين لحزب الدعوة وايران بالوقوف وراء مزاعم الاغتيال فانها محاولة لاضفاء شرعية على الاعمال التي تمت في الدجيل. وقال ان برزان ساهم في تعذيب المعتقلين استنادا الى تقارير طبية رسمية، مشيرا الى ان برزان لم يتورع خلال جلسات المحكمة عن شتم الضحايا. وقال ان عواد البندر رئيس محكمة الثورة السابق هو الذي اصدر احكام الاعدام ضد الضحايا بشكل سريع وعدم حضور محامين بطريقة مخالفة للقوانين العراقية والدولية فكانت قرارات غير شرعية وكان بينهم ضحايا لم يبلغوا سن الرشد والذين يمنع القانون اعدامهم. واكد ان الضحايا كانوا مواطنين عاديين ولم يقوموا بتهديد سيادة او امن الدولة لكن المحكمة كانت مصرة على اعدامهم مما يدلل على انه لا سند للاحكام قانونا وشرعا وانسانيا.

وتطرق الى اقوال بعض شهود الدفاع فقال انها كانت مزورة ومتناقضة مما دفع المحكمة لاتخاذ اجراءات ضدهم مما يؤكد صحة الاتهامات ضد المتهمين مما يدل ان محاولة الاغتيال مصطنعة لكن ما حصل في الدجيل كانت جرائم ضد الانسانية حيث قتل ابرياء وجرفت مزارع وبساتين.

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

واشار الى ان الرئيس صدام اعترف بمشاركته في محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عبد الكريم قاسم بداية الستينات لكنه لم يتم انذاك تجريم اقارب الفاعلين او سكان المنطقة التي جرت فيها المحاولة. واكد ان الاجراءات التي اتخذت ضد سكان الدجيل كانت مخالفة لميثاق حقوق الانسان وحقوق الطفل مما يشكل جريمة بكل المعايير الدولية والوطنية. وطلب انزال اشد العقوبات بالمتهمين التي تصل الى الاعدام وتعقب الهاربين وتعويض اسر الضحايا لما لحقهم من اضرار.

وقال ان صدام ذكر في جلسة سابقة ان زيارته للدجيل كانت مفاجئة ومن دون ترتيب مسبق وتساءل كيف اذن عرف بها 148 شخصا وقاموا بمحاولة اغتياله فتم اعدامهم بعد ذلك واجتياح المدينة وتخريبها مما يؤكد ان العملية مزعومة ومفتعلة لاسباب سياسية. وقال ان الطلقات النارية التي سمعت لدى دخول موكب صدام الى الدجيل كانت اما للترحيب به او انها طائشة من اشخاص اخرين.

واكد ان صدام هو الذي يقف وراء كل ما حدث في الدجيل ابتداء من المحاولة المزعومة الى اصدار الاوامر بالاعتقالات واحالة المعتقلين الى المحاكمة وتوقيعه على قرارات الاعدام ونفي المئات الى الصحراء ولذلك فهو مسؤول جنائيا في القضية اضافة الى مسؤولية برزان الذي اصدر اوامر الاعتقال ومشاركته في التحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم مما ادى الى وفاة عدد منهم.

صدام حسين مع باقي المتهمين يستمعون للادعاء في جلسة امس (رويترز)

القرائن التي استند اليها المدعي العام لطلب الاعدام لصدام وبرزان ورمضان

■ بغداد ـ ا ف ب: في ما يلي الوقائع الاساسية التي اتهم جعفر الموسوي المدعي العام للمحكمة الجنائية العراقية العليا الرئيس العراقي صدام حسين والمتهمين السبعة الاخرين بارتكابها في قضية مذبحة الدجيل عام 1982.

وبعد المرافعة، طالب الموسوي بتوقيع عقوبة الاعدام على صدام واخيه غير الشقيق برزان التكريتي الذي كان مسؤولا عن الاستخبارات ابان هذه الاحداث وطه ياسين رمضان الذي كان نائبا لرئيس الوزراء في الثمانينات قبل ان يصبح نائبا للرئيس.

صدام حسين ـ اعترف، وفقا لموسوي، انه كان مسؤولا عن التحقيق.

ـ تسجيل صوتي وتسجيل فيديو قدم للمحكمة يصرح فيه الرئيس السابق انه لا يعنيه من يموت اثناء التحقيق.

ـ توقيعه تأييدا لاحكام الاعدام التي صدرت بحق 148 من اهالي الدجيل.

ـ اعترف بانه امر بتدمير مزارع الدجيل بعد الهجوم على موكبه عام 1982.

ـ كان صدام حسين القائد الاعلى لقوات الامن التي قامت بعمليات القمع ضد اهالي الدجيل.

ـ اتصال هاتفي بينه وبين طه ياسين رمضان يطلب منه فيه تنسيق عمليات القمع.

ـ تسجيل للقاء بين صدام وزعماء قبائل يبرر فيه القمع ضد اهالي الدجيل.

برزان التكريتي ـ تصريح ادلى به امام المحكمة واعترف فيه بان صدام ارسله الى الدجيل لمتابعة التحقيق.

ـ شهادة ادلى بها وضاح الشيخ وهو مسؤول سابق في الاستخبارات اكد فيها ان برزان كان المسؤول الاول عن التحقيق.

ـ تصريحات للضحايا اكدوا فيها ان برزان شارك في استجوابهم.

ـ رسائل متبادلة بين الرئاسة وجهاز الاستخبارات يطلب فيها برزان مكافأة اعضاء هذا الجهاز على ما قاموا به اثناء عمليات القمع في الدجيل.

ـ تصريح من عواد البندر رئيس محكمة الثورة التي اصدرت احكام الاعدام يعترف فيه ان الاستجوابات تمت في مقر جهاز الاستخبارات.

طه ياسين رمضان ـ اشتراكه في اجتماع دعا اليه صدام حسين لتنسيق القمع في الدجيل.

ـ تصريح من برزان يؤكد فيه ان طه ياسين رمضان ترأس اللجنة الامنية بعد هجوم الدجيل.

ـ وثائق عدة تدينه.

كما عرض المدعي العام قرائن عدة ضد المتهمين الخمسة الاخرين: عواد البندر ـ تراس محكمة الثورة التي اصدرت احكام الاعدام.

ـ اصدر احكاما باعدام 28 حدثا.

ـ رسالة موجهة للرئاسة يعترف فيها بان بعض الذين صدرت بحقهم احكام بالاعدام قتلوا اثناء الاستجوابات.

عبد الله الرويد ـ كان موجودا في الدجيل اثناء القمع.

ـ تقرير صادر منه الى جهاز الاستخبارات حول العمليات الامنية في الدجيل.

مزهر عبد الله الرويد ـ كان موجودا اثناء القمع في الدجيل.

ـ تصريحات للضحايا تؤكد اشتراكه في عمليات القمع.

علي دايح علي ـ اعترافات امام قاضي التحقيق حول وجوده في الدجيل حيث رافق رجال الامن اثناء اعتقال احد المشتبه بهم.

ـ تقرير صادر منه الى الاستخبارات.

محمد عزاوي ـ اعترافات امام قاضي التحقيق حول تعاونه مع رجال الامن اثناء اعتقال مشتبه بهم.

ـ تصريحات للضحايا تؤكد تورطه في عميات القمع.

هيئة علماء المسلمين تدين طلب الحكومة العراقية تمديد بقاء القوات المتعددة

بغداد ـ «القدس العربي»

من ضياء السامرائي:

دانت هيئة العلماء المسلمين في العراق «طلب الحكومة تمديد بقاء قوات الاحتلال في العراق»، معتبرة أن هذه الخطوة «تؤكد أن العملية السياسية في ظل الاحتلال لن يكتب لها النجاح في اعادة السيادة للعراق».

وقالت الهيئة في بيان لها امس الاثنين تلقت «القدس العربي» نسخة منه «ان هيئة علماء المسلمين تدين هذا الطلب الذي لا يمثل ارادة الشعب العراقي، وعلى من تسلموا مواقع في السلطة عبر ما سمي بالعملية الانتخابية أن يتقوا الله في 27 مليون نسمة دمر الاحتلال حياتهم.. وأتى على أمنهم واستقرارهم».

واعتبرت الهيئة أن وزير الخارجية هوشيار زيباري «تجاوز على البرلمان العراقي الذي يعد السلطة التشريعية، بأن وجه رسالة الى مجلس الأمن أعرب فيها عن امتنان حكومته لما سماها القوات المتعددة الجنسيات لاسهامها (على حد تعبيره) في اشاعة الاستقرار والأمن في العراق، زاعماً أن وجودها (القوات) ضروري لأمن العراق».

وأشار بيان الهيئة الى أن الوزير «تجاهل عرض هذا الموضوع الخطير على البرلمان العراقي للتعرف على موقفه .. قبولاً أو رفضاً، الأمر الذي أثار غضب بعض البرلمانيين.. وعدوا ذلك تجاوزاً على حقوقهم، لكن دون أن يستطيعوا فعل أي شيء».

وكان زيباري قد طالب مجلس الأمن، مطلع الشهر الجاري، بالابقاء على القوات المتعددة الجنسيات في العراق لغاية مطلع العام القادم.

وأضافت هيئة العلماء المسلمين «ان الاحتلال يوفر الأمن لمن جاء معه واستظل بحرابه، أما بالنسبة للعراقيين فهو من دمر أمنهم، وما يزال يصطنع المشكلات في حياتهم ليبقي البلد في حال من الفوضى والتسيب تخدم أجندته ومصالحه».

ايطاليا تدرس اتهام جندي أميركي بقتل أحد عناصر استخباراتها في العراق

■ روما ـ يو بي آي: طلبت النيابة العامة الايطالية امس اذنا بتوجيه اتهام الى عنصر في مشاة البحرية الأميركية (مارينز) بقتل عميل للاستخبارات الايطالية على حاجز في بغداد العام الماضي.

وسيتخذ قرار في الأيام القليلة المقبلة حيال ما اذا كان ماريو لوزانو، سيتهم باطلاق النار من سلاح رشاش على سيارة تابعة للدولة الايطالية كانت تنقل رهينة ايطالية أفرج عنها الى مطار بغداد الدولي في الرابع من آذار (مارس) العام 2005 ما أدى الى مقتل ضابط الاستخبارات الايطالي نيقولاي كاليباري.

وقتل كاليباري أثناء محاولته تغطية الرهينة المفرج عنها غيليانا سغرينا، التي أصيب بجروح طفيفة نتيجة اطلاق النار على السيارة التي كانت تقلهما من قبل حاجز للجيش الأميركي على طريق مطار بغداد الدولي.

وأعلن كاليباري بطلا وطنيا في ذكرى مقتله. واذا تمت الموافقة على توجيه تهمة رسمية، فقد يحاكم لوزانو غيابيا. وكانت ايطاليا انتقدت عدم تعاون الولايات المتحدة معها في التحقيق في القضية. وأعلنت واشنطن في أيار (مايو) الماضي رفضها تزويد ايطاليا بلائحة بأسماء الجنود الأمريكيين الذين كانوا متواجدين على الحاجز عندما قتل العميل الايطالي.

ولم يستطع وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما اقناع الولايات المتحدة، التي زارها في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بالتعاون مع بلاده في التحقيق.

وكانت واشنطن برأت جنودها من القيام بأي عمل خاطئ متعلق بالقضية، لكنها رفضت تسليم ايطاليا نسخة عن تحقيقها.

التحالف الوطني يختار عوني القلمجي رئيسا

لندن ـ «القدس العربي»:

اصدر التحالف الوطني العراقي بيانا اعلن فيه اختيار عوني القلمجي رئيسا له، وجاء فيه:

حسب توجيهات قيادة التحالف الوطني العراقي، فقد عقد اجتماع لكافة مسؤولي وكوادر التحالف خارج الوطن وذلك في شهر آذار (مارس) الماضي وتضمن الاجتماع ما يلي:

اولا: احيط المجتمعون بتفاصيل الجهود الكبيرة والمميزة التي بذلها مناضلو التحالف الوطني في الوطن من اجل توحيد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال والتي توجت بانبثاق (الجبهة الوطنية والقومية والاسلامية) كذراع سياسية للمقاومة الوطنية الباسلة، وتستمر الجهود الحثيثة لانضمام بقية القوى والشخصيات الوطنية المناهضة للاحتلال الى الجبهة.

ثانيا: تم اطلاع المجتمعين على واقع العمل المقاوم الذي يضطلع به مناضلو التحالف الوطني وانصاره في عموم العراق في اطار الوحدة الكفاحية لقوى وفصائل المقاومة الوطنية.

ثالثا: بموجب توجيهات قيادة التحالف في الوطن فقد اختار المجتمعون لجنة من ثلاثة رفاق أنيطت بها حصرا مسؤولية العمل السياسي والاعلامي خارج الوطن، او من تخولهم، وهم:

1 ـ الرفيق عوني القلمجي... رئيسا

2 ـ الرفيق باقر الصراف... عضوا

3 ـ الرفيق لبيد الصميدعي... عضوا

والعراق باق... والاحتلال الى زوال.

القوات الأمريكية تواصل عمليتها فى بلدة الرمادي العراقية وزير الدفاع البريطاني في بغداد لمناقشة خطة أمنية للبصرة

بغداد ـ «القدس العربي»:

واصلت القوات الأمريكية عملياتها العسكرية لتضيق الخناق على المسلحين في بلدة الرمادي التي تعد أحد أهم معاقلهم في غرب العراق.

وأغلقت المتاجر في الرمادي أبوابها كما قبع معظم السكان في المنازل خوفا من هجوم عسكري أمريكي بحجم الهجوم الذي أوقع خسائر كبيرة في الأرواح في بلدة الفلوجة القريبة عام 2004.

وهون الجيش الأمريكي من الحديث عن عملية بهذا الحجم وقال ان عمليته في الرمادي هي جزء من مساع متواصلة لاعادة الاستقرار الى البلدة الواقعة غربي العاصمة العراقية بغداد. وبرزت الرمادي كأشد المناطق اضطرابا في العراق بعد هجوم عسكري أمريكي كبير قضى على مقاتلي القاعدة والمسلحين عام 2004 في بلدة الفلوجة المجاورة التي كانت معقلا سابقا للمسلحين.

وأعلن الجيش الامريكي أن القوات الأمريكية والعراقية تقيم المزيد من نقاط التفتيش وتركز على حرمان المقاتلين من مواقع تستخدم في شن هجمات في الرمادي.

وقال سكان في المنطقة التي شهدت اشتباكات متكررة بين المسلحين والقوات الامريكية في الشهور الاخيرة ان بعض الطرق المؤدية الى الجزء الجنوبي من البلدة أغلقت.

من جهتة قال وزير الدفاع البريطاني ديسي براون، الذي وصل بغداد في زيارة مفاجئة، ان القوات البريطانية والعراقية المتواجدة في مدينة البصرة «على وشك تنفيذ خطة أمنية مشابهة للخطة التي يتم تنفيذها الآن في العاصمة بغداد».

سيدة عراقية في انتظار الافراج عن ابنها المعتقل في احد السجون الامريكية في بغداد (ا ف ب)

الهاشمي يتحفظ على خطة أمن بغداد ووزير الداخلية يقر بخروقات في الاعظمية

بغداد ـ «القدس العربي»:

ابدى طارق الهاشمي تحفظات على خطة أمن بغداد التي بدأ تنفيذها الأربعاء الماضي، وطالب بأن يكون للأمم المتحدة دور في متابعة ملف حقوق الانسان في العراق.

وطالب الهاشمي بأن «لا تُتخذ خطة بغداد مسوغاً لانتهاك حرمات البيوت والعوائل، وأن يكون دور أجهزة الأمن العراقية في المحافظة على لحمة نسيج المجتمع العراقي وصون كرامة المواطن» على حد تعبير الهاشمي. جاء ذلك خلال لقاء الهاشمي وأشرف قاضي ممثل الأمين العام للامم المتحدة في بغداد بحسب بيان صدر امس من مكتب الهاشمي.

وفي ما يخص الأوضاع الأمنية في عموم العراق أشار الهاشمي، طبقا لبيان، الى «الوضع الأمني المتردي في محافظة البصرة والتي تشهد عمليات قتل وتهجير لأهل السُنة».

من جهتة اقر وزير الداخلية الجديد جواد البولاني في حكومة المالكي بحصول خروقات ضد ابناء منطقة الاعظمية السنية في بغداد ما أدى الى ردود أفعال وعدم الرغبة بالتعامل مع القوات الأمنية نتيجة الأحداث التي واجهتهم من قبل هذه القوات. جاء ذلك خلال اجتماع عقده الوزير في مكتبه في بغداد امس مع عدد من وجهاء ورجال الدين من أهالي منطقة الاعظمية.

وقال بيان صحافي للدائرة الاعلامية للوزارة ان البولاني استمع الى شرح مفصل عن الأوضاع الأمنية في منطقة الاعظمية التي جاءت نتيجة تراكم بعض الخروقات والحالات السلبية التي ارتكبت من بعض الجهات وما سببته الانتهاكات التي تعرض لها أهالي المنطقة من الأطراف غير المسؤولة والتي أشاعت الخوف والقلق لدى الأهالي وما ترتب عليها ما أدى الى ردود أفعال وعدم الرغبة بالتعامل مع القوات الأمنية نتيجة الأحداث التي واجهتهم من قبل هذه القوات خلال الفترة الماضية.

وتشهد منطقة الاعظمية بين فترة واخرى عمليات ومواجهات مسلحة اضطرت سكانها الى تشكيل فرق مسلحة لحماية انفسهم وهي منطقة معروفة بولائها لحزب البعث والنظام السابق الذي كان رئيسه صدام حسين قد ظهر فيها في اخر يوم من وجوده في بغداد بعد احتلال القوات الامريكية لها ربيع عام 2003.

المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي سيبدأ أعماله ويناقش خطة المصالحة

الاعلام الكردي ينشر صورا لمطلوبين على صلة بالقاعدة مع مكافآت مالية لمن يخبر عنهم

بغداد ـ «القدس العربي»:

قالت مصادر سياسية عراقية ان المجلس السياسي للأمن الوطني الذي جرى تشكيله قبل الحكومة العراقية من زعماء الكتل السياسية او مرشحيهم سيجتمع في الأيام المقبلة لمناقشة قضايا عراقية مهمة.

وقال الدكتور همام حمودي القيادي في الائتلاف العراقي الموحد ان مشروع المصالحة الوطنية ستجري مناقشته داخل المجلس السياسي اضافة الى قضايا عراقية مهمة، ويضم المجلس السياسي للامن الوطني 19 عضوا يمثلون الكتل السياسية العراقية والجهات الحزبية الكبيرة المنضوية تحتها وقد تم اختيار رئيس الوزراء العراقي السابق اياد علاوي لأمانة سر المجلس.

على صعيد آخر نشرت مصادر اعلامية كردية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس جلال طالباني صور خمسة أشخاص قالت انهم من قادة الفصائل المسلحة في العراق

وانهم ينتمون او يرتبطون بعلاقات مع تنظيم القاعدة والجهات المتطرفة وهم من العراقيين واغلبهم من سكنة محافظتي كركوك والموصل، ودعا الاتحاد الوطني الكردستاني العراقيين الى الادلاء بمعلومات عنهم مقابل 2500 دولار لكل شخص يقدم معلومات مفيدة تسهم في اعتقالهم، وأورد موقع اعلامي للحزب صور واسماء الاشخاص ومناطق تحركهم والعمليات التي قاموا بها.

ويبدو ان هذا الاجراء تم اتخاذه تزامنا مع الخطة الأمنية العراقية التي بدأ تنفيذها منذ الاربعاء الماضي وأسفرت حتى الان وفق بيانات اعلامية وعسكرية عن اعتقال اكثر من 800 شخص يشتبه في ارتباطهم باعمال مسلحة في العراق، الا ان المؤسسات الاعلامية الحكومة وعلى غير عادتها لم تقدم اية اعترافات لهؤلاء حتى الان، فيما تشير في بياناتها الى أنها قتلت أعدادا منهم.

من جهته قال جابر خليفة جابر عضو مجلس النواب ونائب الأمين العام لحزب الفضيلة الاسلامي انه «سيجري تشكيل لجنة أمنية للبرلمان من أعضاء البرلمان». ولم يوضح جابر طبيعة عمل تلك اللجنة، الا ان مصادر قالت ان اللجنة ستتابع الخطة الأمنية وكيفية تنفيذها وأبرز الملاحظات بشأنها لتقدم الى المجلس السياسي للامن الوطني ملاحظاتها بشأنها.

ومن جانبه قال النائب بهاء الاعرجي عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد ان مجلس النواب العراقي سيعقد جلسات موسعة وشفافة للبرلمان لاخراج الشعب العراقي من الازمة الأمنية التي تشهدها المدن العراقية وبالأخص بغداد. يشار الى ان العمليات المسلحة وحالات الخطف والقتل زادت في بغداد رغم الخطة الامنية ونشر آلاف العناصر من الجيش والشرطة.